متحدون لرفعة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
3–4 ديسمبر 2026، جنيف

تعزيز قدرة الحركة على التأهب الاستراتيجي والميداني لمواجهة المعلومات الضارة في السياقات الإنسانية

مشروع القرار الأولي

يونيو 2026

AR
CD/26/DRX.X
الأصل: بالإنكليزية
مشروع

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والصليب الأحمر السويسري

مشروع القرار الأولي

تعزيز قدرة الحركة على التأهب الاستراتيجي والميداني لمواجهة المعلومات الضارة في السياقات الإنسانية

إن مجلس المندوبين،

إذ يذكّر بأن "المعلومات الضارة" مصطلح جامع يشير إلى أية حالة قد يفضي فيها انتشار المعلومات، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، إلى إحداث ضرر، بما فيها المعلومات المغلوطة (معلومات خاطئة ينشرها أفراد يعتقدون بأن هذه المعلومات صحيحة) والمعلومات المضللة (معلومات خاطئة تُنشر عن قصد لتحقيق مكاسب محددة) والمعلومات المغرضة (معلومات صحيحة تُنشر بنية خبيثة لإحداث آثار مختلفة، ومنها إلحاق الضرر) وخطاب الكراهية (جميع أشكال التعبير التي تنشر الكراهية والعنف القائم على التعصب أو تحرض أو تشجع عليهما أو تبررهما، استناداً إلى سمات الهوية، بما فيها النوع الاجتماعي أو الدين أو الأصل الإثني أو الميل الجنسي)،

وإذ يعيد التأكيد على أن المبادئ الأساسية المتمثلة في الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال والخدمة التطوعية والوحدة والعالمية تشكل أساس كل عمل تقوم به الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة)، *وبيسلم* بأن انتشار المعلومات الضارة يهدد بشكل مباشر قدرة الحركة على ضمان احترام هذه المبادئ والتعريف بها، وهو ما يؤدي إلى تآكل فهم الجمهور للعمل الإنساني القائم على المبادئ وثقته به،

وإذ يقرّ بأن انتشار المعلومات الضارة، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، يسفر عن استقطاب بيئة المعلومات، فيفضي إلى عواقب إنسانية تنجم عن توليد الانقسامات وتأجيج التوترات وإشاعة الضرر المجتمعي وتقويض الثقة داخل المجتمعات المحلية وفي ما بينها، وتُفاقم المعاناة التي تتكبدها هذه المجتمعات،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ من تأثير انتشار المعلومات الضارة على الحركة وموظفيها ومتطوعيها بفعل تقويض سلامتهم وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية، *وبيسلم* بأن هذا الانتشار يمكن أن يلحق الضرر أيضاً بالأفراد والمجتمعات المحلية، ولا سيما الأشخاص المستضعفين، بسبب إضعاف اللُحمة المجتمعية والثقة وآليات التكيّف خلال الأزمات،

وإذ يُشدّد على أن انتشار المعلومات الضارة يمكن أن يعطّل عمل الحركة الإنساني الأساسي، ويثقل كاهل قدراتها، ويضغط على الموارد الحيوية، ولا سيّما إذا كانت الحركة تفتقر إلى الأدوات والقدرات وإجراءات التأهب اللازمة، *ويُقرّ* بأن ذلك قد يحدّ بشكل كبير من القدرات الميدانية، ويعود بعواقب خطيرة على الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة أو الكوارث أو الأزمات وحالات الطوارئ الأخرى،

وإذ يقر بأن المعلومات الضارة التي تؤثر على أي مكوّن من مكونات الحركة تعرّض سلامة الحركة برمتها وسمعتها ومصداقيتها للخطر، إذ هي تقوّض ثقة الجمهور بالطبيعة الإنسانية لأنشطتها ومبادئها الأساسية، *ويشدد* كذلك على أن أثرها يهدد استمرار العمليات، ودعم الجمهور، وقدرات جمع الأموال،

وإذ يذكّر بأن استجابة الحركة لانتشار المعلومات الضارة لا يتمثل في مراقبة الخطاب أو فرض الرقابة، إذ يجب أن تكون أي استجابة مؤامة للحقوق الأساسية والمبادئ الأساسية، *ويؤكّد مجدداً* أن عملياتها تقوم على المحافظة على المجال اللازم للعمل الإنساني القائم على المبادئ، ومنع الضرر، وصون الكرامة، وتوفير معلومات بشأن العمل الإنساني تكون موثوقة ومؤتمنة،

وإذ ينوّه بالجهود التي تبذلها الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) حالياً بمواكبة من المجتمعات المحلية لمعالجة أثر المعلومات الضارة، بما في ذلك تحليل المخاطر الذي يتولاه المتطوعون، ورصد بيئة المعلومات، وتعقّب الشائعات، وجهود بناء الثقة والاستجابات المحلية، *ويقر* بأن هذه الجهود تبني على أُطر ونُهج قائمة، مثل تقييم القدرات التنظيمية وتصديقها، وإطار الوصول الآمن، ونهج التأهب من أجل الاستجابة الفعالة، ونُهج التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، وآليات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، وآليات حماية المتطوعين، وأنه يجب أن تبقى هذه الأُطر والنُهج الأساس الذي تقوم عليه أي استجابة على نطاق الحركة،

وإذ يسلّم بأن المعلومات الضارة تتجلى بطرق مختلفة في سياقات مختلفة، كالنزاعات المسلحة أو الكوارث أو الأزمات أو حالات الطوارئ الأخرى، وأنها قد تشجع الكراهية والتمييز، ولا سيما بحق المجموعات المهمشة والمستضعفة، *ويشدد* على ضرورة تكييف الاستجابات مع الأطر القانونية المنطبقة والحقائق المحلية، بما في ذلك البيئة السياسية والساحة الإعلامية، ومستويات ثقة المجتمعات المحلية، والقواعد الثقافية، والديناميات الخاصة للنزاعات المسلحة أو الكوارث أو الأزمات أو حالات الطوارئ الأخرى،

وإذ ينوّه أيضاً بالدور الأساسي الذي يضطلع به الموظفون والمتطوعون باعتبارهم وسطاء قائمين على تعزيز الثقة يمثلون الحركة أثناء عملهم بالقرب من المجتمعات المحلية في جميع الأوقات، *ويؤكد مجدداً* أن دورهم رئيسي في سدّ الفجوات بين الرسائل المؤسسية والواقع الذي تعيشه المجتمعات المحلية، وأن موقعهم الفريد في مجتمعاتهم المحلية يعزز قيمتهم ويعرّضهم في الوقت عينه أكثر من غيرهم للآثار الناجمة عن المعلومات الضارة،

وإذ يعرب عن قلقه من كون التوسع السريع في الاتصال الرقمي، وانتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة والهواتف المحمولة انتشاراً واسع النطاق، وتنامي استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، قد حوّل جذرياً نطاق المعلومات الضارة ومدى وسرعة انتشارها، فأصبحت معالجة الحركة لهذه المسألة أكثر إلحاحاً من ذي قبل،

وإذ يُقرّ بأن الجمعيات الوطنية تواجه تحديات سياسية جمة أثناء عملها في الساحة الإعلامية الحالية المعقدة وشديدة الاستقطاب، وأنها تؤدي بالتالي دوراً حاسماً في صياغة نُهج محلية ومراعية للثقافة وقائمة على المجتمعات وتنفيذها من أجل معالجة مسألة المعلومات الضارة، مسترشدة بالتنسيق العالمي على مستوى الحركة وملتزمة بالمبادئ الأساسية والأطر القانونية المحلية وبالقانون الدولي،

وإذ يعترف بالدور المهم الذي تؤديه الجهات الفاعلة من خارج الحركة، مثل شركات التكنولوجيا، والمنصات الإعلامية، ووكالات رصد المعلومات وتحديد مصادرها، ومنظمات التثقيف الإعلامي والتطوير الإعلامي، والمجموعات المحلية، والمجامع الفكرية، ومنظمات صوغ السياسات، والمؤسسات الجامعية، ومنظمات التحقيق، في التأثير على نطاق المعلومات الضارة ومدى وسرعة انتشارها، والحدّ منهما، *ويشدّد* أيضاً على الحاجة إلى تعزيز الحوار الإنساني والدعوة وغيرهما من أشكال التفاعل الخارجي عملاً بالقرار 2 الصادر عن المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمعنون "حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين من التكلفة البشرية المحتملة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثناء النزاعات المسلحة"،

وإذ ينوّه بالدور الأساسي الذي تؤديه منصة الحركة الخاصة بالمعلومات الضارة التي أُنشئت في عام 2026 والتي يستضيفها الصليب الأحمر السويسري، في قيادة جهود التنسيق، وتنمية القدرات وتقاسم الموارد والأدوات لمواجهة أثر المعلومات الضارة على العمل الإنساني، *ويذكّر* بأن منصة الحركة مُصممة في شكل مسارات عمل مخصصة لإدارة الأزمات، وتنمية القدرات، والاتساق بين المواضيع والتفاعل الخارجي،

1- *يدعو إلى* اتباع نهج متعدد الاختصاصات وشامل لكل مكونات الحركة لمواجهة المعلومات الضارة، *ويقرّ بأن* المعلومات الضارة لا تشكّل تحدياً يقتصر على مجال التواصل الإعلامي فحسب، بل تقتضي مشاركة نشطة من جميع أجزاء كل منظمة، بما فيها القيادة والعمليات والموارد البشرية والدبلوماسية الإنسانية ومناصرة العمل الإنساني، والأفرقة المعنية بالتفاعل مع المجتمعات المحلية وغيرها، بحسب الاقتضاء؛

2- *يدعو أيضاً* إلى أن تشارك الجمعيات الوطنية في تبني وريادة المساعي الرامية إلى مواجهة المعلومات الضارة، *ويؤكد* ضرورة تعزيز اتباع نُهج مجتمعية تحترم السياقات الثقافية وتمتثل للوائح الوطنية وتتمسك بالمبادئ الأساسية؛

3- *يدعو* مكونات الحركة إلى أن تدأب على التفاعل مع منصة الحركة الخاصة بالمعلومات الضارة لتكفل أنها قادرة على تحقيق هدفها المتمثل في دعم الحركة في مواجهة المعلومات الضارة، لكي يتسنى الحفاظ على المجال اللازم للعمل الإنساني القائم على المبادئ، وتعميق وعي الحركة بمخاطر المعلومات الضارة، وتعزيز القدرات والتعاون والتآزر داخل الحركة؛

4- *يدعو إلى* مواجهة المعلومات الضارة من خلال الأطر والنُهج القائمة، مثل تقييم القدرات التنظيمية وتصديقها، وإطار الوصول الآمن، ونهج التأهب من أجل الاستجابة الفعالة، ونُهج التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، وآليات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي وغيرها، وإلى استجابة شاملة في جميع عمليات الحركة؛

5- *يدعو أيضاً إلى* اتخاذ إجراءات محددة لدعم الموظفين والمتطوعين وتنمية قدرتهم على الصمود وإمكانية أدائهم دور وسطاء بناء الثقة وطلائع المستجيبين لمواجهة المعلومات الضارة، بما في ذلك من خلال إعداد إرشادات

توجيهية وغيرها من الموارد لفائدة الموظفين والمتطوعين؛

6- *يدعو* مكونات الحركة إلى أن تعزز وعي المخاطر من خلال إعداد وتنفيذ برامج تدريب وتمارين للتأهب والتخطيط للطوارئ تكون مصممة خصيصاً لفئات مختلفة من الجمهور، بما في ذلك المسؤولون والموظفون والمتطوعون، وتشمل الثقيف الإعلامي، ووعي المخاطر الرقمية، ومهارات التفكير الناقد، والقدرة على رصد المعلومات الضارة وتقييمها ومواجهتها؛

7- *يدعو أيضاً* مكونات الحركة إلى الاستناد إلى الآليات القائمة لدعم سلامة الموظفين والمتطوعين وحسن حالهم، بما فيها الأطر المتعلقة بواجب العناية، وآليات التأمين الخاص بالمتطوعين وحمايتهم، والموارد المرتبطة بالصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي (بما في ذلك من خلال المركز الخاص بالصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي)، وسياسات الوقاية من الضرر، ومسارات الإحالة، والإرشادات التوجيهية بشأن الأمن وإدارة المخاطر الميدانية؛

8- *يدعو أيضاً* مكونات الحركة إلى إبقاء المجتمعات المحلية في صميم مسار تصميم جميع التدابير الرامية إلى رصد انتشار المعلومات الضارة ومعالجته، من خلال إدراج تدابير بناء الثقة والتفاعل مع المجتمعات المحلية في التواصل الإعلامي والعمل الإنساني؛

9- *يدعو أيضاً* مكونات الحركة إلى التعاون في وضع استجابات وعمليات للإنذار المبكر، وتقاسم أدوات رصد المعلومات وتحديد مصدرها، وأدوات رصد الثقة (مثل مؤشر الثقة المجتمعية) وغيرها من الآليات ذات الصلة، حيث يكون ذلك ممكناً؛

10- *يحثّ* مكونات الحركة على بناء توافق داخلي وتعزيز التعاون الحثيث في مواجهة المعلومات الضارة من خلال تبادل الخبرات بين الأقران وشبكات الممارسين داخل الحركة؛

11- *يدعو* مكونات الحركة إلى تعزيز الشراكات مع المؤسسات الجامعية والمنظمات البحثية لزيادة فهم المعلومات الضارة، بما في ذلك ديناميكاتها وطرق انتشارها واستراتيجيات الحد من أثرها، واستحداث آليات ابتكارية ونُهج قائمة على الأدلة لمواجهة هذا التحدي المتنامي، وذلك بناءً على بحوث أجرتها الحركة، بما فيها *التقرير عن الكوارث في العالم لعام 2026* الصادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والإطار الذي وضعته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2025 وعنوانه *مواجهة المعلومات الضارة في سياقات النزاع*، إضافة إلى عدة دراسات ومبادرات نفذتها الجمعيات الوطنية، *ويدعو* أيضاً إلى دعم آليات من قبيل اتحاد أبحاث الصليب الأحمر والهلال الأحمر لضمان وجود أعمال بحثية متجانسة وقائمة على الأدلة والتعاون تتناول هذه المسألة داخل الحركة؛

12- *يوصي* بأن تستطلع مكونات الحركة إمكانية إعداد إطار موحّد يضع مبادئ والتزامات وسبلاً مشتركة تستعين بها الحركة لمواجهة المعلومات الضارة؛

13- *يدعو* مكونات الحركة إلى منح الأولوية لمسألة المعلومات الضارة وأثرها على العمل الإنساني لتكون بنداً رئيسياً على جدول أعمال المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر وتعزيز التفاعل مع الجهات المعنية بشأن الحدّ من أثر المعلومات الضارة، من خلال تعزيز الدبلوماسية الإنسانية، لضمان العمل على مواجهتها كأولوية إنسانية حاسمة الأهمية.